

زكي بك الخطيب أمام المحقق :

في أواخر عهد الانتداب الفرنسي على سورية وفي أول عهد الكتلة الوطنية، انشق عنها كما قلنا فيما سبق جماعة أصبحت تعرف فيما بعد باسم حزب الشعب، يترأسها الزعيم العربي الكبير الدكتور عبد الرحمن الشهبندر. وكان بين شخصياتها البارزة القانوني الكبير الأستاذ زكي بك الخطيب، الذي أصبح فيما بعد وزيرا عدة مرّات.

وفي صباح ذات يوم، وكنت لا أزال قاضيا أول للتحقيق بدمشق، حضر إلى مكنتي النائب العام الاستثنائي خليل رفعت بك ودعاني لمرافقته، فسرنا معا في ساحة المرجة باتجاه دائرة الشرطة. فسألته «إلى أين ؟ وماذا هنالك ؟» فقال «قضية هامة لا تزال بدائرة الشرطة وتهم الحكومة كثيرا، أرجو أن تطّلع عليها بوصفك قاضيا للتحقيق وتعطيني رأيك بها.» قلت له «أما كان يصحّ يا سيّدي أن تطلبوا الإضبارة بوصفكم النائب العام الاستثنائي فنطّلع عليها في مكنتكم ؟» فقال «لا بأس، كلّ واحد، المهمّ أن نطّلع عليها.»

وصلنا إلى دائرة الشرطة ودخلنا غرفة مديرها العام نافع بك القدسي، وبعد التحية طلب خليل بك الإيعاز بجلب إضبارة زكي بك الخطيب للاطلاع عليها، مع العلم أنّ زكي بك كان موقوفا في نظارة الشرطة رهن التحقيق. فأمر مدير الشرطة بجلب الإضبارة فأحضرها السيّد منير الرّيس الذي كان موظّفا ورئيسا لشعبة التحقيق السياسي بدائرة الشرطة، فأخذها خليل بك وأعطاني إيّاها. ومن الاطلاع عليها، تبين لي أنّ الجريمة الجاري التحقيق بشأنها هي جريمة إلقاء قنابل ومفرقات والتحريض عليها والإخلال بالأمن العام، وأنّ الجاني الذي ألقى المفرقات عطف جرم التحريض على زكي بك وأنّه هو الذي أعطاه القنابل والمفرقات وأمره بإلقائها. وعندما استجوب زكي بك نفى الجريمة نفيا باتّا كما نفى معرفته بالجاني ملقي القنابل والمفرقات. وجرّت مقابلة بين الشخصين أكّد الجاني فيها أنّه لا يعرف شخصيا زكي بك الخطيب ولا عطف الجرم عليه ولا ذكره بلسانه، وأنّ ما دوّن بالضبط دوّن ذهولا وهو لا يتفق مع الحقيقة بشيء.

أطلعت خليل بك على هذه المقابلة وقلت له «أكتفيت.» وودّعنا مدير الشرطة العام وانصرفنا.

وبعد مغادرتنا دائرة الشرطة أطلعت خليل بك على رأيي، وهو يتلخّص بأن لا جريمة بالنسبة لزكي بك الخطيب، وأنّه لا يصحّ للدولة الإيعاز بتحريك دعوى الحقّ العام بالاستناد إلى مثل هذه الأدلّة، وأنّ الدعوى على هذا الأساس خاسرة.

وعند وصولنا أمام سراي الحكومة، طلب إليّ خليل بك مرافقته لزيارة دولة رئيس مجلس الوزراء، وكان آنثذ دولة سعدالله بك الجابري، لإطلاعه على النتيجة. فحاولت الاعتذار لأنّه لا شأن لي بذلك، ولكنّ خليل بك، وكان لا يريد أن يتحمّل المسؤولية مباشرة، أصرّ عليّ بلطفه المعروف مرافقته، فلم أجد بدا من التلبية. دخلنا مكتب دولة الرئيس فاستقبلنا بنبله ولطفه المعروفين، وقدمني له خليل بك بقوله : «هذا هو قاضي التحقيق الذي سيحقّق بالقضية، وقد اطّلع عليها.» فخاطبني دولة الرئيس هكذا : «خيّو، شو في بينّا وبين القضاء حتّى يتّجه بأحكامه دوما ضدّنا ؟» فأجبتّه مستأذنا بتقديم نفسي أولا باعتبار أنّ هذه هي المرّة الأولى التي أتشرّف بها بزيارته، وقلت له : «أنا يا سيّدي قاض ولا أشتغل بالسياسة ولا بالأحزاب، وأعتمد في أعمالي قبل كلّ شيء وبعده على الله تعالى وعلى ضميري والقانون. هذه الأقاليم الثلاثة هي مصدر أعمالي

وعليها أوّسس أحكامي. ثمّ كما تعلمون دولتكم، فإنّ القضاء سلطة من سلطات الدولة وليس خصما للحكومة. أمّا إذا أقيمت مثل هذه الدعوى التي اطّلت عليها وأتينا لزيارتكم من أجلها، فإنّ مصيرها الخسران ولكن ليس معنى هذا أنّ القضاء ضدّ الحكومة، إنّما القضاء مع الحقّ، فحيثما وجده أقرّه وأيده.

أمّا بشأن دعوى زكي بك الخطيب، فقد قرأتها وأطّلت حضرة النائب العامّ خليل بك عليها، وليس فيها سوى عطف جرم من أحد المدّعى عليهم على زكي بك، وقد نفاه نفيًا تامًّا عند المقابلة التي أجريت بينهما، كما نفى المدّعى عليه نفسه أن يكون قد ذكر اسم زكي بك أو أن تكون له معرفة شخصيّة به أو سمع باسمه قبل تلك المقابلة. فبعد هذا كلّه، ماذا يطلب من القضاء؟»

سألني دولة الرئيس بلباقة ولطف: «أوليس هنالك مجال للتوقيف من أجل التوسّع بالتحقيق؟» فأجبت بكلّ صراحة وحرّيّة: «أنا يا سيّدي الرئيس لا أسمح لنفسني بالتوقيع على قرار توقيف أحد دون وجود مبرّر سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الوجدانيّة. وإن شئتم، حقّقت بالقضيّة على الأسس التي نوّهت عنها، وإلّا فإنّي أرجو إعفائي منها وإحالتها إلى قاضي التحقيق الثاني.»

أجابني دولة الرئيس: «إنّ لنا كلّ الثقة بك. فاذهب وحقّق وأجر حكم القانون.» فودّعناه شاكرين له لطفه وثقته.

وبعد وصولي إلى مكنتي بقليل، وصلتنني إضبارة الدعوى فأعدت قراءتها ثانية. كما وصل إلى نظارة العدليّة الموقوفون، فاستدعيتهم واحدا واحدا وحقّقت معهم. وبعد الانتهاء، دعوتهم ثانية مجتمعين وأبلغتهم قراري بتوقيف من أدانته التحقيق الأوّليّ مبدئيًّا وترك من لم يدنه التحقيق، ومن جملة هؤلاء زكي بك الخطيب الذي قرّرت من حيث النتيجة منع محاكمته مع من لم يدنهم التحقيق. فخرج زكي بك معتزًّا وفخورًا بعدالة القضاء وتجردّه. وكان كثيرا ما يردّد هذه الحادثة أمام أصدقائه وزوّاره.

مقتل زوجة مفتّش معارف السويدياء :

كان في محافظة جبل الدروز، جبل العرب حاليًّا، مفتّش معارف ينتمي إلى الكتلة الوطنيّة، وهي الحزب الحاكم آنئذ. وكان شابًّا مثقّفًا ثقافة عالية وأديبا وشاعرا. وكانت تشكّلت في جبل الدروز فئة مناوئة للكتلة الوطنيّة عرفت باسم الجبهة الشعبيّة وتضمّ عددا من أفراد آل الأطرش.

وقد تلقّى مفتّش المعارف عدّة كتب تهديد بتوقيع «الكفّ الأسود»، وكان يشتهه بأنّ مرسلها هم من مناوئي الكتلة الوطنيّة.

وشاءت الأقدار أن تقتل زوجة مفتّش المعارف في تلك الظروف الدقيقّة، وأن يكون قاضي التحقيق في السويداء من آل الأطرش وهو فوزي بك الذي وضع يده على القضيّة وسار فيها شوطا دون أن يكشف له التحقيق بصيصا من الأمل لمعرفة الفاعل.

كان الزوج يتألّم ويشكو ويراجع مكتب الكتلة الوطنيّة بدمشق طالبا النجدة والمساعدة والإيعاز بالاهتمام لمعرفة الفاعل. كما كان يشكو من قاضي التحقيق نفسه بأنّه من جماعة أخصام الكتلة، أو أنّه على أقلّ الفرضيّات قريب لبعضهم، ويعزو إليه عدم الاهتمام بالتحقيق للكشف عن الجاني.

وقد أوّزت الكتلة الوطنيّة لوزارة العدل بالاهتمام بالموضوع، لا سيّما وهي مقتنعة بأنّ للسياسة يدا في جريمة

القتل.

وكان الأستاذ الكبير عارف بك النكدي أميناً عاماً على رأس وزارة العدل، بل كان الوزارة نفسها، وهو الرجل الحكيم الذي يدير الأمور بعقل راجح وفكر ثاقب. وكان يريد أن ينتهي من هذه القضية وما يحوم حولها، بالعمل على إظهار الحقيقة ومعرفة الجاني ووضع حدٍّ للشبهات السياسيّة التي تلوّكها الألسن. فوقع اختياره عليّ واستدعاني ذات يوم وقال لي: «أنت تعرف ثقتي بك، وعندنا قضية هامّة في السويداء لا يحلّها ولا يكشف عن خفاياها إلا أنت. لذلك انتدبتك الوزارة للتحقيق فيها، وها هي إضارة الدعوى. وأخبرني بما يجدّ معك.» فطلبت أن أختار مساعدي وأن أستعين بالأدلة القضائيّة لتنظيم المخطّطات المتوجّبة لإنارة السبيل أمام المحاكم. فأجابني «افعل ما تريد، ونحن نوافقك عليه ونؤيّدك فيه.» فقبلت المهمة شاكرًا للأستاذ الكبير عارف بك هذه الثقة الغالية.

وفي اليوم التالي، سافرت إلى السويداء ومعني إضارة التحقيق واستصحبت معي كاتب ضبط نشيط من دمشق هو السيّد يوسف الصابوني ورئيس الأدلّة القضائيّة السيّد خليل نزاها.

وكان الإداريّ الكبير المحنّك بهيج بك الخطيب محافظاً في السويداء. وهو الذي أشغل وظيفة رئاسة مجلس المديرين الذي حلّ في فترة من الزمن محلّ مجلس الوزراء. وما أن علم بهيج بك بمهمّتي وتوجّهني إلى السويداء حتّى دعاني لأكون ضيفاً عليه في قصره، فلبّيت الدعوة شاكرًا لطفه ومحبّته، لا سيّما وأنّه لا يوجد في السويداء فندق لائق ومريح.

وبعد تناول العشاء وقضاء فترة قصيرة مع المحافظ، استأذنته وخلوت بنفسي في غرفتي أطالع ما في الإضارة وأدقّق محتوياتها، ما خفي فيها وما ظهر، وسجّلت لنفسي خلاصة علّها تساعدني على الوصول إلى ما أريد الاطلاع عليه.

وفي اليوم التالي، استدعيت مفتّش المعارف زوج المقتولة، وطلبت منه أن يرافقني مع مساعدي ويقصّ عليّ أين كان مع زوجته في يوم الحادث المشؤوم وكيف سار وإياها متّجهين نحو البيت، والمكان الذي حصل فيه الحادث. وبالفعل فقد قصّ علينا مفتّش المعارف ما حصل وسرنا معا في الطريق الذي سلكه مع زوجته، حتّى وصلنا إلى بوّابة كبيرة وهي مدخل لفسحة واسعة حولها بيوت كان يقيم وزوجته في أحدها. وفي مدخل الساحة وعلى يمين الداخل إليها، يوجد بيت وعلى يسار المدخل يوجد «دكّ» ارتفاعه مترين تقريباً، وعلى هذا المرتفع يوجد بيت يقيم فيه ضابط فرنسيّ برتبة كومندان وأمام البيت هذا طريق خاصّ ضيق.

قال مفتّش المعارف: «ما أن وصلنا إلى بوّابة مدخل الساحة، وكان الوقت بعد الغروب وكانت زوجتي تتقدّمني، حتّى ظهر من على يسارنا شخص أخذ يطلق النار من مسدّسه فأصاب زوجتي بعنقها فهوت على الأرض مضرجة بدمائها. أمّا مطلق النار فركض فاراً من أمام بيت الكومندان الفرنسيّ ولم أتمكّن من القبض عليه.»

وأعدت السؤال على مفتّش المعارف مثني وثلاث ورباع للتأكيد والتأكّد، فكان في كلّ مرّة يجيب: «إنّ القاتل كان على جهة يساري ويسار زوجتي. ومن الجهة اليسرى أطلق النار بينما كانت زوجتي تسير أمامي نحو الساحة فأصابها وأرداها قتيلة.»

وبعد هذا التحقيق المحلي الذي استغرق ساعات، عدنا معا إلى مكتب اتخذته مقراً للتحقيق في بناية المتحف، بعيدا عن دار الحكومة وقيادة الدرك التي كان على رأسها آئذ الضابط النشيط زيد بك الأطرش، وذلك دفعا لكل تأويل.

وبعد أن نظّم رئيس الأدلة القضائية مخطّطا على الورق كما وصفه مفتش المعارف ووصف مكان الحادث ومكان وقوف الزوجة ومكان وقوف الجاني من على يسارها حسبما أكّده الزوج مرارا وتكرارا، وبعد موافقته على صحّة هذا المخطّط حسب أقواله، وقّع على صحّته وابتدأنا التحقيق معه.

ذكرت الزوج مفتش المعارف في مقدّمة صغيرة بما يرافق الإنسان من الأوهام والخيال والاضطراب النفسيّ عندما يكون متوقّعا وجود خصوم حقيقيين أو وهميين له، ولا سيّما إذا كان سبق له تلقيّ إنذارات تهدّده بالقتل، فلا بد أن يحتاط للأمر ويكون حذرا، فيحمل هذا الإنسان سلاحا لكي يدافع به عن نفسه وعن نفس من معه في حال محاولة حصول اعتداء. فأجابني عفويّا: «نعم، وكنت أحمل مسدّسا بيدي دفعا لكلّ احتمال. ثمّ أطلعت مفتش المعارف على التقارير الطبيّة وعلى أقوال الشهود ولا سيّما الكومندان الفرنسي الذي يقع بيته على يسار مدخل الساحة، والمفروض أن يكون الجاني، في حال وجوده بالفعل، قد مرّ من أمام بيته.

قلت له إنّ هذه التقارير تؤكّد أنّ الرصاصة التي أصابت المرحومة زوجته وقتلتها دخلت بعنقها من الخلف وخرجت من الأمام، وأنّ المغدورة كانت تتقدّمه وهو يسير خلفها، ولم تصب الرصاصة الزوجة من جهة اليسار، وأنّ الكومندان الفرنسيّ أكّد أكثر من مرّة أنّه عند سماعه الطلقة الأولى حمل مسدّسه ووقف وراء باب داره ينتظر مرور الجاني ليأمره بالوقوف للقبض عليه أو يطلق عليه النار في حال تمنّعه أو مقاومته، ولكنّ أحدا لم يمرّ. كما أنّ الطريق أمام داره هو الوحيد الذي لا بدّ للجاني، بفرض وجوده، أن يسلكه.

وكنت كلّما توسّعت في الإيضاح والاستيضاح وتوجيه الأسئلة والمناقشة، أرى الزوج يزداد حرجا وتبدو عليه علامات الاضطراب.

قلت لمفتش المعارف: «المسدّس الذي صدور منك، متى أتيت به ومن أين وهل سبق لك استعماله؟ وعندما وصلت زوجتك إلى مدخل الساحة، وقد أخذ الليل يرخي سدوله، أولم تتحسّب لمن تعتقد أنّهم أعداؤك وتحمل بالتالي المسدّس الذي اشتريته خصيصا لتدفع به محاولة كلّ اعتداء؟» قال: «أتيت بالمسدّس منذ أن بدأت أتلقّى التهديدات والإنذارات، وكنت ليلة الحادث أمسك بالمسدّس بيدي لدفع أيّ احتمال ممكن.» فقلت له: «ونتيجة لهذه التدابير، لا بدّ أن تكون قد وضعت رصاصة تحت الضرب كي لا تمكّن خصمك، إن وجد، من مفاجأتك وزوجتك، بل تسرع أنت بإطلاق النار عليه.» فأجاب: «هذا ما فعلت.»

فقلت: «لكن يتبيّن أنّك قد نسيت أن تغلق إشارة الخطر لتحول دون خروج الرصاصة دون إرادتك. ولربّما، مع الاضطراب الحاصل والمسدّس بيدك وفيه رصاصة تحت الضرب، تكون تلك الرصاصة قد انطلقت من غير قصد منك فأصابت زوجتك من خلف. لذلك يجب أن نتصّاح لنصل إلى الحقيقة، بعد أن حصرنا الموضوع بما لا يخرج عن وجودك وزوجتك لوحدهما في مكان الحادث دون وجود أيّ شخص ثالث، وأنّ القانون عرّف مثل هذه الحالة بالقتل خطأ.»

وبعد اضطراب ظاهر وتلعثم، قال مفتش المعارف «نعم، كنت أحمل مسدسًا محشوًا لأدرا به عاديّات الزمن وأدافع به عن نفسي تجاه الخصوم. وكان الوقت ليلاً، فتوهّمت وجود أشخاص، وما شعرت إلاّ وطلقة صدرت من المسدّس من غير إرادة منّي، ورأيت امرأتي تقع أمامي على الأرض تتصرّج بدمائها. عندها صعقت وفقدت صوابي وأخذت أطلق النار على غير هدى لأخفي عملي، وقلت إنّ مجهولاً أطلق النار فأصاب زوجتي وفرّ هارباً.» وأضاف قائلاً: «إنّ زوجتي هي ابنة خالي، وكانت علاقتنا ممتازة. وزعمت ما زعمت تحت تأثير الانفعال وحبًا بالتخلّص من هذه المحنة التي أصابتنني والكارثة التي حلّت بي.»

ثمّ أطلعتني على أجوبة من والد زوجته على تحارير كانت بعثت بها إليه تطري زوجها بالمديح والثناء وحسن المعاملة، ممّا يبعد الشبهات عن وجود نية جرمية في القتل.

بعد ذلك كلّه، وقد انتهى التحقيق، اتّصلت هاتفياً بالأستاذ عارف بك النكدي وأطلعته على النتيجة، فكان مسروراً جداً. وتقديراً لجهودي التي وضعت حدّاً للشبهات الحزبية والسياسية، بعثت إليّ وزارة العدل بكتاب تقدير وثناء.

أمّا مفتش المعارف، فقد كنت منصفاً له ورؤوفاً به، فقد أعدته معي بالسيارة إلى دمشق دون حراسة، وقرّرت إخلاء سبيله بكفالة مالية. وبعد الفراغ من التحقيق بعثت بالإضارة إلى محكمة الجزاء البدائية، فاكتفت بالحكم على الزوج بالحدّ الأدنى للعقوبة مع الأسباب المخفّفة.

حادثة اختطاف محافظ الجزيرة :

كان توفيق بك شامية شخصية سياسية وإدارية ممتازة، فضلاً عمّا كان يتحلّى به من وجاهة ونبيل وعلم وكرم. وقد أشغل مقام الوزارة عدّة مرّات في حياته.

وجاء زمان كان الوضع فيه متأزماً جداً بين الفرنسيين والكتلة الوطنية الحاكمة ولا سيّما في منطقة الجزيرة. لذلك وقع اختيار الحكومة على توفيق بك شامية، تلك الشخصية الممتازة، ليكون محافظاً في الجزيرة، وذلك لإخلاصه ولثقتهم به من جهة، ولأنه يملّي احترامه على الفرنسيين بكياسته ولباقته وحسن تصريفه الأمور من جهة ثانية.

وبالفعل فقد تحسّن الوضع في محافظة الجزيرة تحسّناً ملموساً بوجود توفيق بك محافظاً. ولكنّ ذلك لم يرق لنفر من الأهلين على ما يبدو، فعملوا في الظلام على خطف المحافظ، وبقي مخطوفاً بضعة أيام، إلاّ أنّه أفرج عنه بنتيجة ضغط السلطة، فعاد إلى دمشق وبوشر بالتحقيق في حادث اختطافه.

ولمّا كان الوضع في محافظة الجزيرة متوتّراً، وكان يصعب جداً إجراء التحقيق في قضية هامّة كهذه في جوّ يسوده الاضطراب والبلبلّة، فقد عمدت وزارة العدل على نقل القضية والموقوفين فيها إلى دمشق، وانتدبتني محقّقاً خاصّاً بها، فباشرت التحقيق.

كنت أحتقّق مع فاعل الجريمة الرئيسيّ، وكان يكتفي بالجواب: «إنّني لا أتعرف عليك ولا على حكومتك، وأنا مرتبط بالمفوض السامي.»

أفهمت الجاني بكلّ هدوء أنّني قاض، لا أشتغل بالسياسة ولا بالأحزاب، وأنّ مهمّتي تنحصر بالتحقيق والفصل في موضوع الدعوى ضمن أحكام القانون. وقلت له: «عليك أن تجيب بما شئت على الأسئلة

الموجهة إليك ضمن موضوع الدعوى، وأنا أسجله لك بكل أمانة.» ولكنه كان يزداد شراسة وعتوّاً، ويعيد القول بعنفوان وغطرسة إنه لا يعترف بالقاضي المحقّق ولا بحكومته. لذلك جنحت إلى الشدّة في الأسئلة والإصرار عليه للإجابة، عندها وجد نفسه أمام الأمر الواقع فسجّلت له أقواله وأعدته إلى السجن.

وبعد يومين أو ثلاثة، أتاني السيّد يوسف الصابوني وهو مساعد مخلص من مساعدي نيابة الجمهوريّة وأطلعني على ما يجري بغيابي. أخبرني أنّ نائب الجمهوريّة يحضر إلى مكتبه بعد انتهاء العمل والدوام، ويحقّق في شكوى ضديّ تقدّم بها هذا المدّعى عليه نفسه، وأنّه قد استدعاه واستمع إلى أقواله بشأن شكواه.

أزعجني حقّاً هذا الخبر وتألّمت لهذا التصرف الذي أقلّ ما يقال فيه إنه تصرف شاذّ ومغاير للقانون. ولم أتمالك نفسي، فذهبت فوراً لغرفة نائب الجمهوريّة، وكان غازي بك الزوادي، وهو رجل طيّب ولطيف، فشاهدني مغتاضاً فأخذ يلاطفني. لكنني قسوت عليه واتّهمته بجهل القانون لأنّه باشر التحقيق ضدّ قاضٍ بناء على شكوى دون أن يتّخذ هذا المشتكي لنفسه صفة الادّعاء الشخصيّ ويقدم الكفالة التي يقرّرها القضاء عملاً بأحكام القانون. ولكنه أخذ يعتذر مبرّراً عمله بحوالة النائب العامّ الاستثنائيّ خليل رفعت بك على برقيّة المشتكي إلى الوزارة والمتضمّنة الطلب إليه إجراء التحقيق السريع وإطلاعه على النتيجة، وأطلعني بالفعل على البرقيّة وحوالة النائب العامّ. والبرقيّة من المدّعى عليه الموقوف خطاباً إلى المفوض السامي الفرنسيّ، وصورة عنها إلى وزارة العدل، يزعم فيها أنّه أهين أثناء التحقيق. وقد أحال الوزير آنثذ الدكتور عبد الرحمن بك الكيّالي البرقيّة إلى النائب العامّ الاستثنائيّ، لغياب الأمين العامّ الأستاذ عارف بك النكدي بالإجازة وقد كان يتولّى هو شخصياً مثل هذه الأمور. وبدل أن يسألني النائب العامّ الاستثنائيّ عن حقيقة البرقيّة ومضمونها ويتدبّر الأمر، كان ملكياً أكثر من الملك وأحال البرقيّة إلى نائب الجمهوريّة ليس حوالة عادية فحسب بل طلب إليه فيها التحقيق السريع مباشرة وإطلاعه على النتيجة. ربّما كان الدافع أنّ البرقيّة كانت صورة عن البرقيّة التي أرسلها المشتكي إلى المفوض السامي الفرنسيّ، فأراد النائب العامّ أن تبقى صفحته بيضاء تجاه السلطة. وهكذا ابتداءً نائب الجمهوريّة التحقيق، وهو كما قلت طيّب القلب إنّما ضعيف الشخصية.

تألّمت جداً من هذا التصرف ولم أجد بداً من مراجعة مقام الوزارة بشخص الأستاذ عارف بك النكدي لثقتي بإخلاصه ومحافظة على كرامة القضاة. فذهبت وأطلّعته متألّماً على ما جرى وملفتاً نظره إلى أنّ المشتكي لم يتّخذ لنفسه صفة الادّعاء الشخصيّ ليتحمّل مسؤوليّة شكواه ولم يقدم كفالة تضمن للمشكو منه حقوقه بدعوى الافتراء. استغرب عارف بك هذا التصرف وانزعج كثيراً. ثمّ طلب هاتفياً النائب العامّ الاستثنائيّ للحضور إلى مكتبه في سراي الحكومة. عندها أحببت الاستئذان بالانصراف كي لا أحضر الحديث، إلّا أنّ عارف بك أراد أن يسمعني ما سيجري وأصرّ، فبقيت. وما هي إلّا دقائق حتّى وصل النائب العامّ الاستثنائيّ، وعندما رأيته استنتج فوراً موضوع الدعوة، وظهرت عليه علامات الانزعاج. سأله عارف بك وبشيء من الانفعال ما هي قضيّة التحقيق بحقّ السيّد حنا قاضي التحقيق الأوّل بدمشق؟ فقصّ عليه النائب العامّ حوالة البرقيّة الواردة من الوزارة وأنّه أحالها بدوره إلى نائب الجمهوريّة، ولكن باختصار الموضوع وتلطيفه. فقاطعته وقلت لعارف بك: «هذه هي حقيقة الحوالة.» وقرأتها له لأنني كنت أخذت صورة عنها، فأظهر عارف بك استغرابه من عبارة الإحالة وصيغتها وما ورد فيها وقال له: «أريد أن أسألك يا سيّد خليل هل تصحّ ملاحقة قاضٍ بناء

على برفيئة شكوى دون أن يتخذ المشتكي لنفسه صفة الادعاء الشخصي؟ ثم ألا يوجب القانون على المشتكي تقديم كفالة؟ وهل تمّ شيء من هذا؟» فأجابه خليل بك بالنفي. فتابع عارف بك حديثه قائلاً: «إذن، كيف أجزت لنفسك وأنت النائب العامّ الاستثنائيّ أن تأمر نائب الجمهوريّة بفتح تحقيق بحقّ قاضٍ على رأس عمله بدون أن تستوفي الشروط القانونيّة؟ هذا ما لا أقبله منك.» كان عارف بك يتكلّم بحدّة وألم والعرق يتصبّب من جبين النائب العامّ ووجهه، وقال مخاطباً عارف بك: «سنفعل ما تأمرون به.» فأجابه عارف بك: «لا بل افعل ما يأمرك به القانون فقط.»

خرجنا من هذه الجلسة وأنا فخور بما أمّن الله به على القضاء بوجود رجل قويّ الشخصية وعادل، يضع الأمور في نصابها ولا يخشى في الحقّ لومة لائم.

ولمّا وصلنا إلى مكتب النائب العامّ الاستثنائيّ في قصر العدل، استدعى فوراً نائب الجمهوريّة بالهاتف. ولمّا حضر، استكتبه بحضوري ما يفيد أنّ التحقيق لم يسفر عن شيء وطلب حفظ البرقيّة. وأخذها النائب العامّ بدوره ورفعها إلى الوزارة شارحاً عليها ما يفيد أن لا أساس لما ورد في البرقيّة وطلب حفظها.

هذا وكان خليل رفعت بك بعد تخرّجه من كليّة الحقوق بالأستانة قبل الحرب العالميّة الأولى قد عين عضواً في محكمة الجزاء الابتدائيّة بدمشق، وكان المرحوم والذي عضواً فيها أيضاً. ذلك هو مصدر الصداقة. هذا بالإضافة إلى أنّني درّست اللغة العربيّة في مدرسة «الفرير» بدمشق خلال سنوات دراستي الحقوق، وكان ولده تلميذاً فيها فكانت أعيره الكثير من الاهتمام.

أمّا موضوع جريمة الخطف، فقد أنهيت التحقيق فيها وأرسلت الإضبارة عن طريق الهيئة الاتهاميّة إلى محكمة الجنايات ففصلت فيها، ثمّ صدر عفو بشأنها فيما بعد.